لفتا للنظر في ما تطرحه السلطة واوساطها واجهزة اعلامها . نفي تصريح ادلى به كميل شمعون (٥/١١) اثر مقابلته لرئيس الجمهورية قال ان الرئيس فرنجيه « لا يرى ان مقتضيات المقاومة الفلسطينية والعمل الفدائي تحتم وجود كمية من الاسلحة الكبيرة والصغيرة الثقيلة والخفيفة، والعدد الوافر من المسلحين ضمن العاصمة وحولها وكذلك ضمن المدن الكبيرة اللبنانية وحول هذه المدن». ولم يكن تجريد الفلسطينيين من الاسلحة هو مطلب السلطة الوحيد فقد ذكرت « العمل » (٥/١٢) ان « منطلقات الموقف اللبناني يمكن حصرها في النقاط التالية : ١ ــ الغاء مخيمات ضبية وتل الزعتر وبرج البراجنة ، باعتبار انها تقع في مناطق مأهولة وحساسة والاستعاضة عنها بتجمعات اخرى يتفق عليها . ٢ ــ الاحتفاظ بمحور مخيم شاتيلا ــ صبرا على ان تحدد نوعية الاسلحة الموجودة فيه باعتبار ان الصواريخ والمدافع المخزونة في قلب العاصمة ليست معدة لعمليات من الحدود . ٣ ــ تحديد عدد الفدائيين الموجودين في لبنان من حملة السلاح ، بما كان عليه هذا العدد قبل توقيع اتفاقية القاهرة . ٤ ــ انهاء التدريب ومستودعات الاسلحة من المخيمات القريبة من المناطق الاهلة والاستعاضة عنها بمناطق بعيدة اخرى » . كما بدأت السلطة تسرب انباء عن استيائها من تزايد عدد الفلسطينيين في لبنان فقد نقلت « العمل » (٥/١٣)على لسان وفد اقتصادي زار الرئيس فرنجية ان فرنجية « كان واضحا في عرض ملابسات الانفجار الاخير والظروف التي احاطت به . ومما قاله ان عدد الفلسطينيين في لبنان كان قبل ١٩٦٨ حوالي ١٤٧ الف فلسطيني وهو اليوم يتجاوز الثلاثمئة الف بعد التطورات العربية الاخيرة » . وقد كان موقف قيادة الثورة واضحا وحاسما من هذه القضايا التي تعمدت السلطة تسريبها فقد صرح ناطق باسم الجانب الفلسطيني في اللجنة المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية بما يلي : « ذكرت احدى الصحف اللبنانية انه علم ان الجانب اللبناني طرح امس (٥/١٢) في اجتماع اللجنة المشتركة نقل مخيم تل الزعتر والضبية وبرج البراجنة . ان اللجنة الفلسطينية تنفي نفيا قاطعا ان يكون الجانب اللبناني قد طرح مثل هذا الموضوع وان كل ما طرح في كافة الاجتماعات لم يتجاوز وقف اطلاق النار وترتيبات ضمان استمراره » كما صرح مصدر فلسطيني بما يلي : « علمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان هناك معلومات خاطئة وصلت الى بعض الصحف ووكالات الانباء تزعم ان اتفاقا قد جرى لسحب قوات الجيش من مواقعها مقابل سحب بعض انواع الاسلحة من المخيمات . ان اللجنة التنفيذية وهي تتابع بحرص سير العمل من اجل تنفيذ الاتفاقات بشأن وقف اطلاق النار واعادة الوئام الى حالته الطبيعية تنفي هذه الاخبار المغلوطة نفيا قاطعا » (« فلسطين الثورة » ٥/١٣) . وقد ذكرت نشرة « المقاومة » (٥/١٤) ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت قد اتخذت في ٥/١٠ قرارات بهذا الشأن منها « التمسك بسلطة المقاومة والجماهير الفلسطينية الكاملة على المخيمات ورفض كل افكار الغاء هذه المخيمات او بعضها ورفض فكرة سحب السلاح الثقيل من المخيمات باعتبار انه لا يوجد سلاح ثقيل فيها بالاساس ، فالسلاح الثقيل هو الطيارات والدبابات ومدافع الميدان وكلها أسلحة غير موجودة في المخيمات، اما الاسلحة الاخرى فأسلحة متوسطة وخفيفة تشكل حماية ضرورية للمخيمات من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ومن كل مغامرة طائشة لتصفية الثورة ، كمغامرة ايار الاخيرة » . وقد كانت « مطالب » السلطة هذه التي لمحت اليها عن طريق غير مباشر مجالا « لاسئلة » مباشرة حملها الرئيس الحافظ الى قيادة المقاومة لدى اجتماعه بالاخ ابو عمار وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية يوم ٥/١٤ ، فقد اشارت مصادر المقاومة (« المقاومة » ٥/١٦ و« فلسطين الثورة » ٥/١٧) الى بعض هذه الاسئلة التي نقلها الحافظ بتكليف من رئيس الجمهورية . ودارت هذه الاسئلة حول الامور التالية : العمليات العسكرية عبر الحدود اللبنانية ، عمليات المقاومة في الخارج ، حمل السلاح خارج المخيمات والتواجد الفدائي داخل المدن ، الاسلحة الثقيلة في المخيمات ، الاسباب التي تحول دون عودة السلطة الى المخيمات ، علاقة المقاومة بالسياسة الداخلية للبنان والصلة التي تقيمها مع الاحزاب والقوى التقدمية ، الوجود السياسي والاعلامي للمقاومة في لبنان ، قضية اصدار بلاغات عسكرية بعمليات خارجية من بيروت، الضمانات التي تراها المقاومة ضرورية لبداية حوار مثمر منتج . وقد ذكرت « فلسطين الثورة » (٥/١٧) « ان هذا الحوار يؤكد مسألتين هامتين : اولا ان كل ما تريده المقاومة ليس سوى تطبيق الاتفاقات